انطلاق اجتماع اللجنة المالية والفنية لمشروع سكة حديد دول الخليج

دبي / العربية نت / متابعات :

بدأت في الدمام أعمال الاجتماع السابع للجنة المالية والفنية المكلفة باستكمال الدراسات التفصيلية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الذي يعقد في مدينة الخبر، ويستمر أربعة أيام بمشاركة ممثلين من البنك الدولي وصندوق الاستثمارات العامة والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، محمد أبوزيد، في الكلمة التي ألقاها نيابة عن الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية أن المملكة العربية السعودية تسير قدماً في تنفيذ أضخم برنامج لتوسعة شبكة الخطوط الحديدية التي ستربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها بغربها، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية.

وأكد أبوزيد أن قيام هذه الشبكة يؤكد الجدوى الاقتصادية والتجارية لإنشاء مشروع الربط السككي بين دول المجلس، مستفيداً من الموقع الجغرافي المتميز والإمكانات الاقتصادية والصناعية للمملكة في تعظيم الآثار المترتبة على تنفيذ هذا المشروع المهم.

وأضاف أن الاجتماع سيركز على استعراض ومناقشة ما تم الاتفاق عليه في محضر الاجتماع السادس الذي عقد في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيتم استعرض التقرير الفني المقدم من سلطنة عمان بشأن استكمال المتطلبات الفنية الخاصة بتغيير محركات القطار بالإضافة إلى إعداد كراسة المواصفات الفنية المتكاملة للمشروع وخطة العمل والجدول الزمني للانتهاء من إعداد الكراسة.

وأبان أبوزيد أن الاجتماع يناقش في جلساته القادمة آخر المستجدات في ما يتعلق بتزويد الدول الأعضاء والأمانة العامة بإحداثيات مسار سكة الحديد لدول المجلس ونقاط الربط الحدودية بالإضافة إلى الجدول الزمني التفصيلي لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والجدول الزمني لتنفيذ المشروع بشكل متكامل.

وأشار إلى أن برنامج الاجتماع يشمل زيارة عدد من المواقع والورش داخل المؤسسة إضافة إلى زيارات ميدانية لمحطة الهفوف وميناء رأس الزور للوقوف على ما تم إنجازه في مشروع قطار الشمال الجنوب وزيارات لبعض المعالم التاريخية والحضارية في المنطقة الشرقية ومحافظة الإحساء.

يذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي قامت بإعداد دراسة الجدوى

وهدفها تقييم مدى الحاجة لإنشاء خط سكة حديدية يربط دول المجلس الست (الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، عمان، السعودية) ابتداءً من مدينة الكويت وانتهاءً بمدينة مسقط، وتضمنت الدراسة التقييم الفني والمالي والاقتصادي للمشروع لتقدير مستوى نقل الركاب والبضائع ومدى الحاجة الفعلية لتنفيذه.

أضواء

ودخل جنته وهو ظالم لنفسه !

د. حسناء عبد العزيز القنيعير

كنت كلما عرضت القنوات الفضائية قبل العام 2006 حسن نصرالله (وهو في جنده الذي لا يبلغه النظر وراياته الصفراء وملابسه السوداء وجمهوره العريض ، خطيبا ومستعرضا في احتفالاته الكثيرة لا سيما يوم القدس الذي سنه الخميني منذ العام 1979 في يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان كل عام) وردت على ذهني الآية الكريمة : { ودَخل جنتة وهو ظالم لنفسة قَال ما أظن أن تبيد هذه أبدا (35) وما أظن الساعةَ قائمة ولَئن رددت إلَى ربي لأجدَنَ خيراً منها منقلبا (36) سورة الكهف . وتشير الآية إلى أن ذلك الرجل الذي آتاه الله ذلك النعيم جال في جنته مع أخيه المؤمن وأخذ يطوف بها ويريه مافيها من أشجار وثمار وأنهار وهو ظالم لنفسه بالعجب والزهو بما أوتي ، غير معتقد أن هذه الحديقة ستفنى مع جلالها، وكثرة مائها، ووفرة زرعها ! ثم أمعن في غلوائه ، فأنكر البعث - وإن كان هناك بعث كما يقول له أخوه - فسوف يعطيه الله خيرا من هذه وأفضل ، فكما أعطاه هذه في الدنيا فسيعطيه في الآخرة لكرمه وفضله . وهذا منتهى الغرور والإعجاب بالنفس واعتقاد التفوق على الآخرين، وتولي أمورهم دون رضاهم ! وقد أوضح القرآن ما آلت إليه جنته !

يربط أحد الشراح الآية بسلوك بعض الناس في أيامنا هذه بقوله : (بقدر ما يحرص المؤمن الصادق على مدخل الصدق المؤسس على الإخلاص ، فإن من تملكه الغرور يقطع صلته بالمقاصد النبيلة ، ولا يدخل مجالاً حياتياً إلا مستصحباً الذاتية القاتلة ، وكأن الظلم انطبع على نفسه وتملّكها وأحاط بها من كل جانب ، حتى لكأن هذا الظلم للنفس اختيار حر ومسلك إرادي انعقد عليه العزم وأضحى يلازم صاحبه في حركاته وسكناته.. ! فالغني الذي تتحدث عنه السورة أعمته الثروة حتى تغشاه البطر وركبه الطغيان فدخل بساتينه وقلبه يغلي بكفر النعمة ، وكان أحرى به أن يواري ذاتيته خلف النعم الإلهية ، لكنه دخل نعيمه وهو ظالم لنفسه مصمماً على معتقداته الفاسدة وفكره المنحرف فجرّ على نفسه عقوبة دنيوية قاسية) !

لا ريب أنّ ما يقوم به حسن نصرالله من تصرفات ضد بلده وضد الأمة العربية ، يؤكد بلوغه مرحلة من الغلو والإعجاب بالنفس والقوة والسلطان، لن يعقبها حتما إلا السقوط المريع ، وهذا شأن الطغاة جميعهم على مدى التاريخ ، إذ يأخذهم الزهو بالقوة والبطر والبطش فلا يرون إلا ما تمليه أنفسهم الأمارة بالسوء ، ولعل ما حدث مؤخرا من سقوط لبعض أولئك الأشخاص يؤكد ما نرمي إليه . يصف أحد الكتاب ما آل إليه حسن نصر الله بقوله: (من غرائب الزمن ان يتخيل حسن نصرالله أنه المنقذ لهذه الأمة ، ومن عجائب الدهر أن يشطح هذا المختبئ في سراديب الضاحية الجنوبية بتهيؤاته ليعلن نفسه محرراً للأمم والشعوب ، وكأنه تشي غيفارا العرب ، فيما هو لا يستطيع حتى مواجهة أنصاره ومحازبيه ، ويخاطبهم عبر شاشات التلفزة ، فكيف لمن في هذا الوضع أن يجعل من نفسه الحاكم بأمره ، يقاضي من يشاء ويرفع من شأن من يشاء ؟).

لقد أصبح حسن نصر الله عبئا على الأمة العربية بتحوله بوقاً إيرانيا ومخلباً صفوياً لا ينازعه في ذلك أحد ، فيظهر على القنوات التلفازية من جحره الذي يختبئ فيه متحدثا في السياسة وفي العقائد ، ومحرضا الشعوب العربية ضد حكامها ، وكل ما تمليه عليه قيادة الحزب اللاهي من تهديد وهجوم ، بلغ به حدا من الغرور والصلف لدرجة رفع سبابته في كل ظهور له مهددا ومتوعدا كل من يختلف معَ أسياده في إيران ، كيف لا وهو يصرح أنه «حامل هموم الأمة « ! ولا نعلم من كلفه بذلك ومتى ؟ وكيف احتكر ذلك لنفسه ؟ ثم متى كانت هذه الأمة التي يدعي حمل همومها عاجزة عن القيام بشؤونها حتى توكلها لقاطع طريق وعميل للفرس؟ أم حسب أن تأخر اكتشافها لشبكات التخريب التي زرعها في بلدانها تفويض له بالعبث في مقدراتها ؟

إنه يفعل كل ما يمليه عليه صفويو إيران فيؤديه ببراعة يعجز عن مقارعته إياها أكثر العملاء والجواسيس احترافاً. فمن تعيين الإيرانيين له ناطقا باسم فلسطين ومحاربا لإسرائيل ! إلى حشر أنفه بين مصر وحماس بإرساله خلايا من حزب الله لتخريب الأمن في مصر وزعزعته ، تلك الخلايا التي قبض عليها وأودعت السجن ، واستطاع نصر الله إخراجها من السجن عندما عمت الفوضى في مصر ، إلى تدخله في الشأن البحريني بإرساله عصابات قامت بجرائم مروعة هنالك ، وما عقب ذلك من كشف لخلايا تجسس في الكويت ، وربما هناك كثير مما لم يكشف عنه بعد .

في كل شبر من الوطن العربي والإسلامي زرعت إيران عملاءها بالتعاون مع حزب حسن نصر الله الذي استغل بعض شيعة لبنان لتنفيذ مخططاته الإجرامية، حتى صاروا غير مرغوب فيهم أينما حلوا بسبب ما يؤدونه من خدمات تخريبية لحساب حسن حزب الله وأسياده الصفويين .

حزب الله ماهو إلا منفذ للإيديولوجية الصفوية ، فلا عجب أن يقول إبراهيم الأمين أحد قياديي الحزب : (نحن لا نقول إننا جزء من إيران ، نحن إيران في لبنان ، ولبنان في إيران) ! إن حزب الله ليس كما يظن بعض الناس أنه من يقود راية الجهاد والمقاومة ضد اسرائيل ، بل هو مخلب من مخالب صفويي إيران للسيطرة على المنطقة العربية ومحاصرة المملكة العربية السعودية بدءا من العراق ولبنان ثم الأردن واليمن والبحرين والكويت . وقد أصبح الحزب حرس حدود لاسرائيل وليس عدوا لها كما قال صبحي الطفيلي قائد حزب الله السابق . ولذا يخطئ من يظن أن حسن نصر الله وحزبه هما من يقود الحرب ضد إسرائيل ، فتلك أكذوبة صنعتها إيران لتسيطر على المنطقة العربية، وظلت تلعب على مشاعر البسطاء الذين صدقوا ذلك الادعاء ! وإلا كيف يرهن لبنان كله باسم مقاومة إسرائيل لتحرير مزارع شبعا وهي مساحة لا تعد شيئا يستحق كل ما منيت به لبنان، وما سوف تمنى به من دمار وخراب ؟ لقد استطاع بقوة سلاحه إلغاء الدولة اللبنانية ، وصار الناطق الرسمي باسمها بمصادرة قراراتها بل وتوريطها مع الدول العربية الأخرى عندما يحشر أنفه في قضايا هي أكبر منه ؛ لأنها تتجاوز حدود سلطاته المحصورة أصلا في داخل لبنان والمناطق التي تسيطر عليها دولة الفقيه ، هذا التدخل في الشؤون العربية يحرج لبنان كثيرا ، ويؤثر في اللبنانيين المقيمين في الدول العربية كما حدث في البحرين ، لكنه لتعاليه وغروره يتجاهل هذا كله .

لقد أصبح نصر الله في لبنان قوة عظمى بلا منازع ، حتى خيل إليه غرورا أن باستطاعته التحكم في مصير شعوب الأرض كافة ! ومن هنا فقد بات الاستيلاء على لبنان برمته لإقامة دولة ولاية الفقيه غاية لا رجوع عنها، وكل ما يقوم به الآن من ممارسات داخل لبنان وخارجه تؤكد هذا المسعى ، ولذا فليس بينه وبين السقوط المريع سوى تنفيذ مخطط إقامة الدولة الصفوية اللبنانية ، وإلا فسيكون مآله كمآل رئيس الاستخبارات الإيرانية الذي أطاح به نجاد منذ أيام لفشله الذريع في إدارة الشأن في البحرين بإخفاقه في إدخال القوات الإيرانية لاحتلالها، الذي حالت دونه قوات درع الجزيرة بتدخلها الحاسم والسريع الذي كشف عن أطماعها، وأجهض مخططاتها، وعرى رؤوس الفتنة الخبيثة التى تواطأت ضد بلادها . ومما سرع من الإطاحة برئيس الاستخبارات الإيرانية فشله الذريع في الكويت حيث اكتشفت خلايا التجسس التي كانت تمهد لعمل شبيه بما حدث في البحرين ! وأدى ذلك إلى كشف عدد آخر من الخلايا النائمة في عدد من الدول في الخليج العربي . ما فاقم فضائح إيران أمام العالم كافة وزاد من عزلتها .

إن رجلاً كهذا يتآمر على أمته لحسابات أجنبية سرعان ما يسقط عندما تنتهي مهمته التي صنع من أجلها . وعندها سيؤمن أن جنته بادت وأن أيامه باتت أشد حلكة من ثياب جنده ومناصريه ، وقد كان بإمكانه أن يعتبر بسنن الحياة ونواميس الكون، ويتجنب زوال النعم بالوقوف عند حدوده بعدم التآمر على أمته ، والكف عن الغرور والاستعلاء.

(. . . فَأَصبَحَ يقَلِّب كَفَّيه عَلَى مَا أَنفَق فِيها وهِي خَاوِيَةٌ عَلَى عروشِهَا) (الكهف /42) .

عن/ صحيفة (الرياض) السعودية

حكومة دبي تصدر تعديلات تشريعية لتعزيز دور مركز دبي المالي العالمي

دبي / متابعات :

أصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، القانون رقم 7 للعام 2011 الذي يتضمن تعديلات على عدد من المواد المشمولة بالقانون رقم 9 لسنة 2004، وهو الذي ساهم بإنشاء مركز دبي المالي العالمي كأول منطقة حرة مالية في دولة الإمارات.

وتبعا لمراجعة حكومة دبي لهياكل الهيئات الحكومية، جاء القانون لينص على إنشاء مجلس إدارة أعلى برئاسة رئيس مركز دبي المالي العالمي، الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، ويضم ممثلين للهيئات الثلاث لمركز دبي المالي العالمي، وتتضمن سلطة مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية ومحاكم مركز دبي المالي العالمي، ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرتين على الأقل في السنة.

وسيضمن مجلس الإدارة الأعلى للمركز انسجام عمل الهيئات الثلاث في ما بينها من خلال تعزيز مستويات التنسيق دون أن يؤثر ذلك على استقلالية كل منها.

كما جاء إصدار القانون الجديد بعد عملية اعتمدت التعاون والتشاور بين الهيئات الثلاث للمركز، وبين هيئات حكومية مختلفة بما في ذلك إدارة الشؤون القانونية لحكومة دبي.

وتهدف التعديلات التي أدخلت على القانون إلى توفير قدر أكبر من الوضوح والشفافية القانونية، كما تدعم بشكل أقوى تطور المركز كمقر عالمي للمال والأعمال يمتثل لأعلى معايير الحوكمة والممارسات الإدارية.

ويتضمن القانون الجديد مادة تحدد طريقة تعيين محافظ مركز دبي المالي العالمي وتفصل دوره وشروط خدمته، وطبقاً للمادة فإنه يتم تعيين المحافظ بمرسوم يصدره حاكم دبي بناءً على اقتراح رئيس المركز وذلك لمدة أربع سنوات مع جواز تمديدها.

كما يوضح القانون الأحوال التي يتم فيها تطبيق قوانين إمارة دبي داخل مركز دبي المالي العالمي بما فيها القرارات والأنظمة الحكومية والمالية والقانونية.

ويشتمل القانون رقم 7 لعام 2011 على بنود تعدل لأول مرة بعض مواد القانون الأصلي، وقد صدر القانون الجديد في الرابع من الشهر الحالي وتم نشره يوم الخميس الماضي في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر ساري المفعول من تاريخ إصداره.

ويأتي إصدار القانون ضمن التزام حكومة دبي باستراتيجيتها الرامية إلى لتنويع مصادر الدخل وتنمية اقتصاد الإمارة بما في ذلك دعم نمو قطاع الخدمات المالية والمصرفية من خلال مركز دبي المالي العالمي.

وعلق معالي أحمد حميد الطاير، محافظ مركز دبي المالي العالمي قائلا "توفر التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام القانون رقم 9 لسنة 2004 قدراً أكبر من الوضوح القانوني، وتعمل على تحسين حوكمة مركز دبي المالي العالمي، كما تعزز التغييرات بشكل عام البنية التحتية القانونية والمالية للمركز، وتؤكد حرص حكومة دبي على استقلالية كل هيئة من هيئات المركز. ويعد إصدار هذا القانون الجديد خطوة مهمة نحو استمرار نمو المركز وتطوره كمركز عالمي للمال والأعمال، بالإضافة إلى أنه يأتي مكملاً لجهود المركز المتواصلة لتطوير خدماته وزيادة حجم مساهمته في اقتصاد الدولة".

ومن المتوقع أن يؤدي هذا التعديل إلى خلق فرص للتعاون المستقبلي بين مركز دبي المالي العالمي والهيئات الحكومية الأخرى وفتح أبواب التعاون وتوطيد العلاقات لتحسين مستويات التنسيق بينها، وبالتالي تعزيز نمو القطاع المصرفي والخدمات المالية وقطاع الخدمات المساندة بالإضافة إلى المساهمة في تنمية كافة الأنشطة التجارية والمالية ويعزز دور المركز لخدمة دول المنطقة.

و تتضمن سلسلة التغييرات التي طرأت على بنود القانون الأساسي عدداً من الأحكام الخاصة بسلطة مركز دبي المالي العالمي.

وتؤكد هذه التغييرات على استقلالية السلطة، وتضع أسساً لهيكلها التنظيمي وتشمل مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والجهاز التنفيذي، حيث تمّ تحديد واجبات وصلاحيات مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بشكل دقيق، بحيث يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أمام رئيس المركز عن مهام سلطة مركز دبي المالي العالمي.

وينصّ القانون على أحكام محددة تنيط بسلطة مركز دبي المالي العالمي مسؤولية تأسيس وتنظيم وتطوير أنظمة الدفع في المركز. وفي هذا الإطار ستعمل سلطة مركز دبي المالي العالمي بالتنسيق مع مصرف دولة الإمارات المركزي لتنظيم ومراقبة وتشغيل واستخدام أنظمة المدفوعات كبيرة القيمة، بما في ذلك نظام التسوية الإجمالية الفورية متعدد العملات والبلدان، الأمر الذي يتيح تصفية وتسوية المدفوعات بالعملات الأجنبية في مركز دبي المالي العالمي.

وقال ديفيد إلدون، رئيس مجلس الإدارة في سلطة مركز دبي المالي العالمي: "سيساهم القانون الجديد في دفع عجلة تطوّر مركز دبي المالي العالمي، وسيعزز موقعه في قائمة أفضل المراكز المالية في العالم، فمن خلال تعزيز استقلالية المركز، يؤكد القانون مكانة المركز كوجهة رائدة للشركات التي تسعى إلى تأسيس تواجد لها في المنطقة، نظراً لتوفيره بنية تحتية حديثة وبيئة عمل تتوافق مع أعلى المعايير العالمية"، كما توضح المواد المتعلقة بسلطة دبي للخدمات المالية في القانون، أدوار وصلاحيات مجلس إدارة السلطة ورئيسها التنفيذي، وبالتالي ترسخ استقلالية السلطة وتعزز من صلاحياتها.

وعلّق عبد الله صالح، رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، على التغييرات قائلاً "ترحب سلطة دبي للخدمات المالية بالقانون الجديد كونه خطوة إيجابية أخرى في سياق تطوير المركز، وستواصل السلطة التزامها بالحفاظ على نزاهة مركز دبي المالي العالمي وتحقيق رؤية رئيسه الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم".

وجاءت التعديلات التي أجريت على المواد المتعلقة بمحاكم مركز دبي المالي العالمي لتؤكد التزام حكومة دبي باستقلالية محاكم المركز وذلك عبر تخصيص الحكومة الاعتمادات المالية اللازمة لها لممارسة مهامها وصلاحياتها بشكل مستقل، بالإضافة إلى تفويض رئيس محاكم المركز بالصلاحيات الخاصة بتحديد وإصدار أنظمة محاكم المركز ووضع الإجراءات والضوابط المنظمة بموظفيها وإدارة أعمالها.

من جانبه قال مايكل هوانج، رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي: "تعزز التنقيحات التي أدخلت على القانون استقلالية محاكم المركز، خاصة وأن إحدى أهم ميزات مركز دبي المالي العالمي هي وجود نظام قضائي عادل يتسم بالكفاءة والشفافية ويدار بشكل مستقل، إننا ملتزمون تماماً بتوافق قوانين مركز دبي المالي العالمي مع أعلى المعايير العالمية، وسيمكننا القانون الجديد من تنفيذ التزامنا بشكل أسهل وأوضح".

السعودية تنتظر صيفاً لاهباً وسط مطالب بترشيد الإنفاق ومخاوف من انقطاع الكهرباء

الرياض / العربية نت / متابعات :

رفض المهندس علي البراك الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء أن يقدم سقف طموحات أو ضمانا من أي نوع لمنع انقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الصيف كما حدث العام الماضي، مطالباً الجهات الحكومية بترشيد استهلاك التيار لأنها تستهلك طاقة عالية.

وقال البراك الذي كان يتحدث في حفل تخريج عدد من المتدربين في العاصمة السعودية الرياض، إن الشركة حريصة على استقطاب الكفاءات الوطنية سواء من الجامعيين أو المتدربين في معاهد تابعة لها حتى لو كلفها ذلك مبالغ كبيرة وصفها بأنها تصل إلى 8400 ريال، كلفة تدريب الفرد بإجمالي 140 مليون ريال.

وأكد أن الخطر المهني قائم بحكم العمل، وأن الصيف يحفل بالانقطاعات الموسمية، مطالباً الجهات الحكومية بتحمل مسؤوليتها في ترشيد التيار خصوصاً أنها تستهلك - بحسب قوله - طاقة عالية جداً.

توقعات بصيف لاهب

ومع قرب دخول فترة الصيف اللاهب عادة ما تحفل الكثير من المناطق ومنها الرئيسية بانقطاعات متكررة للتيار الكهربائي، وهو ما حمل صور انتقادات بعضها طريف ومنها ما نشر قبل فترة قريبة عن أن مواطناً سعودياً يقطن تهامة قحطان التابعة لمنطقة عسير 180 كلم، لم يجد وسيلة للتعبير تعكس تذمره سوى المغامرة بحياته من خلال السير على أسلاك الضغط العالي حافي القدمين لمسافة 100 متر.

وبالرغم مما تقدمه شركة الكهرباء السعودية من أعذار إلا أنها غالباً ما تقابل بالسخرية والمسارعة للمقارنة مع وضع الكهرباء في دول عديدة لا تمتلك المميزات نفسها المتاحة للشركة السعودية المدعومة من الحكومة.

وفي العام المنصرم جرى تبادل الاتهامات بين شركة الكهرباء السعودية ومصلحة الأرصاد السعوديتين حول مشكلة انقطاع التيار عن بعض الأحياء في مدينة جدة السعودية في فترة الذروة نتج عن وصول درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية، فيما أكدت الثانية - وبحسب أحد مسؤوليها - أن درجة الحرارة لم تتجاوز 46 درجة ولم يكن ما يمكن وصفه بـ«غير الطبيعي»، وهو ما جعل المنتديات والمواقع الإلكترونية وبعض الصحف الإلكترونية تستعيد خشية السعوديين من بدء مسلسل صيفي جديد من الانقطاعات المتكررة.

تنامي الطلب

وكان البراك قد صرح وقتها أن حاجة السعودية المقدرة من الكهرباء تزيد على 35 ألف ميغاوات خلال السنوات العشر المقبلة، وتوفيرها يتطلب استثمارات قدرت بـ100 مليار دولار. مشيراً إلى أن نسبة نمو الطلب على الكهرباء في المملكة من أعلى المعدلات العالمية، إذ تبلغ في المتوسط نحو 8 ٪، كما أن نسبة استهلاك الفرد عالية أيضاً، أي بمتوسط بلغ 22 ألف كيلووات/ساعة لكل مستهلك سنوياً.

وأشار إلى جملة من التحديات الصعبة التي تواجه (السعودية للكهرباء)، أبرزها محدودية الموارد المالية، ونسب النمو المرتفعة، وعدم تحقيق العوائد الربحية المجزية، وتقادم معدات التوليد الذي نتج عنه ارتفاع تكلفة التشغيل والتسبب في انقطاع الخدمة، وهدر الطاقة المتمثل في عدم كفاءة الأجهزة المستخدمة في التكييف، حيث تقدر كمية الهدر المتوقع الناتج عن ذلك بأربعة مليارات ريال سنوياً.

على خط مواز قال نائب الرئيس للطاقة المتجددة بمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة الدكتور خالد السليمان إن المدينة ستقود التحول إلى منظومة طاقة جديدة تمكن المملكة من الانتقال من دولة تعتمد كلياً على البترول إلى دولة ذات منظومة فاعلة للطاقة تسهم فيها الطاقة الذرية والمتجددة بدور فعال.

من جانبه، كشف الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء المهندس علي بن صالح البراك انة خلال السنوات العشر الماضية زاد الطلب على الكهرباء بأكثر من 100 ٪.

وكانت الشركة قد اعتمدت حلول التعرفة، حيث اعتبرت أن إصلاح التعريفة وتقسيماتها حسب القطاعات وإيجاد آلية أخرى لدعم ذوي الدخل المحدود هي أهم الحلول الآنية، رغم ان تطبيق التعرفة المتغيرة للاستهلاك الصناعي قد جوبه بانتقادات حادة ، وإن كانت الشركة وقتها قالت في بيان وزعته «إن المستهلكين بالقطاع السكني لن تتأثر تعريفة استهلاكهم من الكهرباء بنتائج الدراسات الحالية، إضافة إلى أن تطبيق التعريفة الجديدة موجه بشكل أساسي لقطاع الأعمال والاستهلاك الحكومي».

إلا أن ذلك لم يبرر موقف الشركة، حيث اتهمت بأنها بذلك لم تراع انعكاس هذه الأسعار على الإيجارات السكنية، حيث سيضطر معها المستثمر لتعويض خسائره بتحميلها على المستأجر.

وفي تقرير لـ«رويترز» أكدت أن السعودية ستستثمر نحو 80 مليار دولار لرفع قدرتها لتوليد الكهرباء إلى 60 ألف ميغاوات بحلول 2020. ونسبت لنائب وزير المياه والكهرباء السعودي أن طلباً متنامياً بسرعة على الكهرباء يدفع السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى دراسة جميع مصادر الطاقة.

خدمات الجيل الرابع للهاتف المحمول تطرق «أبواب» الإمارات

أبوظبي / متابعات :

من المتوقع إطلاق خدمات الجيل الرابع للهاتف المتحرك في الإمارات خلال النصف الثاني من العام الجاري، لتكون أول دولة في المنطقة تستخدم الجيل الرابع بحسب الشركات العالمية المزودة للاتصالات السلكية.

وقالت إحدى الشركات العالمية، التي دخلت في مفاوضات مع مشغلي الاتصالات في الدولة لتوريد خدمات الجيل الرابع، إن التكنولوجيا الجديدة التي يحتويها الجيل الرابع ستشجع مستخدمي الهاتف المتحرك على الانتقال إليها في حال توافرت الأجهزة بأسعار معقولة في الأسواق المحلية.

وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف المتحرك في الدولة بنهاية فبراير الماضي 11,15 مليون مشترك منهم 9,93 مليون مشترك بنظام الدفع المقدم و1,21 مليون مشترك بنظام الفاتورة، بحسب إحصاءات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

قال ناصر عياد نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط لشركة (زيتي) الصينية، التي تورد خدماتها لمشغلي الاتصالات في الدولة، إن قطاع الاتصالات في الإمارات من اكثر القطاعات تقدماً واستقطاباً للتكنولوجيا الحديثة، وأصبح مشغلو القطاع على طريق المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الخدمات المطروحة وجودتها. وأوضح أن عمليات تجريبية جرت في عدة دول آسيوية وأوربية تمهيداً لإطلاق خدمات الجيل الربع في المنطقة العربية، حيث ستكون الإمارات في صدارة دول المنطقة استخداماً للجيل الجديد الذي يتوقع أن يحدث نقلة نوعية كبيرة في الأسواق لما يحمله من إمكانيات عالية للاتصال بالانترنت تصل إلى 173 ميجابايت في الثانية خلال المراحل الأولي، وتصل إلى 1 جيجا بت بالثانية خلال مرحلة زمنية قصيرة من بدء الإطلاق.

وأكد عياد أن البنية التحتية لشبكة الجيل الرابع بعيدة من شبكتي الجيل الثاني والثالث لذلك لا يتوقع أن تحدث تأثيرات سلبية بين الشبكات الثلاث، متوقعاً أن ينتقل المستخدمون من الجيل الثالث إلى الرابع إذا ما توفرت أجهزة الهاتف بأسعار مناسبة وذلك لسرعة الاتصال بالانترنت.

وقال إن شركته دخلت الأسواق العربية بهدف تحديث المد الشبكي وإرساء البنى التحتية لشبكات الاتصالات في بعض الدول العربية مثل الإمارات والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان والعراق وسوريا.

وأضاف عياد أن (زيتي) قامت خلال الربع الأول من العام الجاري بتوسيع حصتها السوقية في الأسواق المحلية من خلال تلبيتها لمتطلبات بناء الشبكات لشركات الاتصالات التي أظهرت تفاؤلاً حذراً في الاستثمارات في قطاع الشبكات كما عززت جهودها في مجال الأبحاث خاصة الجيل الرابع، وتطوير المنتجات والتقنيات الجديدة والاستفادة من الفرص المقدمة من خلال زيادة الوصول إلى شبكات الإنترنت فائقة السرعة.